

الشرطون في ابطال الحقوق **واختصر** بالنسبة للمنفرد
مختار ابي لا كل في حضور مجلس الحكم للدعوى عليها
 بل دلة الحضور والتعليق الا التعليق يمين بمكان
وهي من لا يكثر جزو الخلفاء كتمش اجزى وقطن ويوم
 تترك ويوها وذلك بان لم تخرج اصلا الا للضرورة
او تخرج قليلا لحاجة كتمش اجزى باره ومام **باب**

ذكر طاعت النصارى اشبه الثاني
 ايها طان القاسم بالنسبة على ابيات
 صرح عن

التسمية هي في المصطلح بعض من بعض الاصل
 فيها قبل الاجماع ايات كونه كانية واذا حضر التهمة
 واحبار كثير **المتعلقين** كان رسول الله صلى الله

عليه لم يقم العناد بين اربابها الحاجة والهيئة
 اليها فقد يتبرم الشريك من المشاورة ويقصد الاستواء

بالصرف **في تقسيم الشركاء** او الحكم ولو
منصوب هما بشرط منصوبه اي الحكم اقلية

للمشرك اذ يشترط كونه متكافئين كمراسم اعذار
 او الحكم او تصرفها ببطانها جميعا صيرها ليصح نصب غيره لان نصيبه

لذلك ولاية وهذا ليس من اهلها فقيري بذلك اولى
 من تولد ذكر عدل **وعلمه** بقسمه داعم جهات

فهم هو ان
 وادعوا
 ايه

ابن المثلث
 يجوز في الاول
 ولو تفرقت ال
 فلو ظهر
 وجب للمصلحة
 لان القامح
 عن كون الشركاء
 او الحكم او تصرفها
 ايه

ذكر في
 في

اشبه لغير كبري وحرف ظالم وكل من يخاصمه عنه
 او يثبت اليه الفاضي نافية فان وجب تسليم في الاولى
 بئث الفاضي اليه من خلفه او على **غائب في غير عمله**
او فيه ولم يثبت **او فيه** مصلح كمن الناس لم
يخضه لعدم ولاية عليه في الاولى ويسأل في احضاره
 من المشقة مع وجود لظلمه او حق في الثانية

دعوى او فيه مصلح من يادعي **بما يسمع حجة** عليه
ويكتب بذلك الفاضي بلده في الاولى ان كان ولي

الغائب او المصلح في الثانية وظاهر ان محل هذا اذا
 كان المكتوب اليه دونه مسافة العدي وقول بالسمع
 حجة ويكتب من يادعي في الاولى الابان كان في عمله

ولم يكن ثم نأب له ولا مصلح **احضره** بعد تقرير
 الدعوي وحقه بها عن مسافة **عدوي** وهذا ما

صحة الاصل وهو الموافق لاول الفصل وقيل يخضه
 وان بعدت المسافة وهو مقتضى كلام الروضة واصلا

وعليه العراقيون لان عمر صلي الله عنه استدعي لغيره
 ابن شعبة في فسخه من التصرف في الكوفة وبلد يتخذ

المنفرد
 صير الى ان
 في